الاستلزام الحواري في مسرح الحكيم

السلطان الحائر نموذجا

د. السيد مبارك أبوزيد

أستاذ مساعد –كلية العلوم والآداب – جامعة الجوف

مدرس علم اللغة –كلية دار العلوم – جامعة الفيوم

الملخص

جاء البحث بعنوان: الاستلزام الحواري في مسرح الحكيم "السلطان الحائر نموذجا"، ويهدف إلى الوقوف على ظاهرة "الاستلزام الحواري"، عندما يتم انتهاك قاعدة من القواعد التي تندرج ضمن مبدأ التعاون، القائم على مبادئ فرعية حددها الفيلسوف جرايس، هي: (الكمية، والكيفية، والمناسبة، والطريقة)، تلك القواعد التي تنظم وصول الرسالة اللغوية بشكلها الصحيح، والتي في ضوئها تتحقق قصدية كل من (المرسل والمستقبل)، وقد اختار البحث بعضًا من المواضع التي تمثل انتهاكا لتلك المبادئ –سالفة الذكر– في مسرحية السلطان الحائر لتوفيق الحكيم؛ وذلك للوقوف على قصدية المتكلم فيما يقصده من معان ضمنية مسلتزمة من حواره؛ إذ إن الاستلزام الحواري يبحث فيما يقصده المتكلم لا ما يقوله، وقد جاء البحث –بناء على هذا– في مبحثين تسبقهما مقدمة ومدخل ويلحق بهما خاتمة وثبت بأهم المصادر والمراجع.

Abstract

The research entitled: ‘‘The Conversational Implicature in The Theater of Al-Hakim "As-Sultan Al-Ha’er as a Model". It aims to identify the phenomenon of " The Conversational Implicature", when rules based on the principles of co-operation are violated. The principle of co-

operation depends upon other basics determined by philosopher Grace, they are: (Quantity, Quality, Relevance, and Manner). These rules regulate the recognition of the message correctly. Therefore, the intentionality of both the sender and the receiver is achieved.

The research tackles many situations which represent the flouting of maxims - the aforementioned - in the play of "As-Sultan Al-Ha'er" by Tawfiq Al-Hakim, so as to find out the intentionality of the speaker's implied meanings in the conversation; as the conversational implicature deals with what the speaker means not what he says. The research is divided into two discussions headed by an introduction, an entry; then followed by a conclusion, sources and references.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا **محمد– صلى الله وعليه وسلم–**وعلى آله وأصحابه أجمعين. وبعد...

فإن الاستلزام الحواري يعد واحدا من أهم الأركان التي قام عليها المنهج التداولي، ويقوم الاستلزام الحواري –كما سنعرف في طيات البحث– على الكشف عن قصدية المتكلم؛ حيث لم يعد الاهتمام الأكبر منصبا على الجوانب الشكلية في النص وبما هو داخل النص وإنما تخطى ذلك إلى تلك الأمور المتعلقة بمنشئ النص ذاته، ومعرفة ما الذي يقصده من كلامه.

وقد اختار الباحث مسرح الحكيم من خلال مسرحيته السلطان الحائر، لتكون حقلا لتطبيق هذا الفرع التداولي؛ إذ –لا شك– ظهر الاستلزام الحواري فيها واضحا وجليا، ومن خلال

هذا النص المسرحي يحاول الباحث أن يجيب عن سؤال مفاده: كيف تشكل الاستلزام الحواري في النص المسرحي عند توفيق الحكيم من خلال مسرحية السلطان الحائر؟

ويهدف هذا البحث إلى الوقوف على ظاهرة "الاستلزام الحواري"، عندما يتم انتهاك قاعدة من القواعد التي تندرج ضمن مبدأ التعاون، القائم على مبادئ فرعية حددها الفيلسوف جرايس، هي: (الكمية، والكيفية، والمناسبة، والطريقة)، تلك القواعد التي تنظم وصول الرسالة اللغوية بشكلها الصحيح، والتي في ضوئها تتحقق قصدية كل من (المرسل والمستقبل).

أما عن المنهج الذي يعتمد عليه البحث فهو المنهج التداولي الذي يقوم على محورين رئيسين هما الوصف والتحليل من خلال وصف التشكلات الحوارية القائمة في النص، ثم يبدأ دور التحليل للوقوف على مظاهر الاستلزام الحواري وبيان قصدية المتكلم.

وقد جاء البحث في مقدمة ومدخل ومبحثين، الأول منهما بعنوان: الاستلزام الحواري/ الماهية والقضايا، وثانيهما جاء بعنوان: الاستلزام الحواري في مسرحية السلطان الحائر/ انتهاك المبادئ الحوارية، ثم جاءت الخاتمة تعرض لأهم النتائج التي توصل إليها البحث، ويلحق بها ثبت بأهم المصادر والمراجع.

وبعد؛ فهذا ما استطعت بذله، فإن وفقت فبفضل الله –عز وجل– وإن كانت الأخرى فحسبي أني بذلت ما وسعني، والله من وراء القصد.

مدخل:

تعد التداولية من أحدث المناهج اللغوية الحديثة –والحق– إن هذه المنهجية قد تأصلت لدى علمائنا العرب القدامى–بمفهومها العلمي–وناقشوها في كثير مما وصلنا من التراث العربي القديم الذي تزخر به المكتبات، وإن لم يؤصلوا لمصطلح التداولية بمفهومه المعروف عند المحدثين، فإنهم تناولوا موضوعها في مباحث كثيرة، نحو حديثهم عن المعنى ودراستهم لباب الخبر والإنشاء، ولم يكن الاهتمام بهذا المنهج محط نظر اللغويين وعلماء البلاغة فحسب، بل اتجهت له أنظار المناطقة والفلاسفة والأصوليين والفقهاء.(١)

ومع بزوغ العقد السابع من القرن العشرين –تقريبا– أصبحت التداولية موضوعا مألوفا في الدرس اللغوي الحديث فلقد حدث "تحول جذري أحدثه التوجه إلى العناية بالظواهر الكلامية إذ تغيرت النظرة إلى اللغة فلم يعد ينظر إليها على أنها نظام من الأدلة مستودع في أدمغة المتكلمين، نظام تندرج فيه هذه الأدلة ضمن علاقات تركيبية معينة خاصة بكل لسان، بل على أنها نشاط يتحقق في وضعية خطابية تبادلية ومقيدة بقيود خاصة".(٢)

وقد تعددت المصطلحات والترجمات التي تحيل إلى مفهوم التداولية ومن بين هذه الترجمات: (التداولية، والمقامية، والوظيفية، والسياقية، والذرائعية، والنفعية، وعلم التخاطب، وغير ذلك)، وبين هذه المصطلحات والترجمات في الواقع فروق لا تسمح باستعمالها مترادفة لتكون مقابلة للمصطلح الأجنبي (Pragmatics)، لكن مصطلح التداولية هو الذي صار مهيمنا على استعمالات الدارسين.(٣)

وبناء على ذلك ظهرت العديد من التعريفات الكثيرة لهذا العلم، "(لعل أوجزها وأقربها إلى القبول)، هو: دراسة اللغة في الاستعمال أو في التواصل لأنه يشير إلى أن المعنى ليس شيئا متأصلا في الكلمات وحدها، ولا يرتبط بالمتكلم وحده، ولا السامع وحده، فصناعة المعنى تتمثل في تداول اللغة بين المتكلم والسامع في سياق محدد (مادي واجتماعي ولغوي) وصولا إلى المعنى الكامن في كلام ما".(٤)؛ "وعندما نقول إن ظاهرة ما خاضعة لعوامل تداولية فإننا نقصد ذلك المكون الذي يعالج وصف معنى الملفوظات في سياقها"(٥)

ومن ثَمَّ فإن تلك المنهجية تقوم على استكشاف المعنى الضمني الذي تحدده العلاقة المشتركة بين المتكلم والمخاطب، إنها تدرس اللغة في حدود التواصل الحي المبني على فهم قصدية المتكلم فهي "مرتبطة بتحليل ما يعنيه الناس بألفاظهم أكثر من ارتباطها بما يمكن أن تعنيه كلمات أو عبارات هذه الألفاظ منفصلة. التداولية هي دراسة المعنى الذي يقصده المتكلم"[٦]

ويكاد الباحثون يتفقون على أن البحث التداولي يقوم على دراسة أربعة جوانب، هي: الإشارة[*] deixis، والافتراض السابق[*] presupposition، والأفعال الكلامية[*] speech acts، والاستلزام الحواري conversational implicature الذي هو موضوع حديثنا.[٧]

المبحث الأول: الاستلزام الحواري / الماهية والقضايا

يعد الاستلزام الحواري واحدا من أهم الجوانب في الدرس التداولي؛ وترجع نشأته إلى الفيلسوف (جرايس) من فلاسفة أكسفورد المتخصصين في دراسة اللغة الطبيعية، وقد كانت نقطة البدء عند (جرايس) هي أن الناس في حواراتهم قد يقولون ما يقصدون، وقد يقصدون أكثر مما يقولون، وقد يقصدون عكس ما يقولون، فجعل كل همه إيضاح الاختلاف بين ما يقال What is said?، وما يقصد What is meant?، فما يقال هو ما تعنيه الكلمات والعبارات بقيمها اللفظية face values وما يقصد هو ما يريد المتكلم أن يبلغه السامع على نحو غير مباشر اعتمادا على أن السامع قادر على أن يصل إلى مراد المتكلم بما يتاح له من أعراف الاستعمال ووسائل الاستدلال، وبذلك أراد (جرايس) أن يربط بين ما يحمله القول من معنى صريح ومن معنى متضمن، وبذلك نشأت عنده فكرة الاستلزام.(٨)

وجدير بالذكر أن الاستلزام عند (جرايس) نوعان، هما: الاستلزام العرفي، والاستلزام الحواري، فأما الاستلزام العرفي فقائم على ما تعارف عليه أصحاب اللغة من استلزام بعض الألفاظ دلالات بعينها لا تنفك عنها مهما اختلفت بها السياقات وغيرت التراكيب، ومن ذلك مثلا في اللغة الإنجليزية كلمة (but) ونظيرتها في اللغة العربية كلمة (لكن) فهي هنا وهناك تستلزم دائما أن يكون ما بعدها مخالفا لما يتوقعه السامع، مثل: My friend is poor, but honest، ومثل: زيد غني لكنه بخيل، وأما الاستلزام الحواري فهو متغير دائما بتغير السياقات التي يرد فيها.(٩)

وتقوم فكرة الاستلزام الحواري على أساس حوار تداولي للغة المستعملة بين المتخاطِبَيْن، وتقوم عملية التخاطب الحواري بين طرفي الخطاب على قواعد ومبادئ عامة تساعد على إيصال الحوار وتبادله، من خلال ما يسمى بمبدأ التعاون، ومفاد مبدأ التعاون أن على أطراف الحوار أن تتعاون فيما بينها لتحصيل المطلوب، إذ يجب أن يتعاون المتكلم والمخاطب على تحقيق الغاية من الحوار بينهما، فالتفاعلات الحوارية تبلغ مقاصدها بمقتضى التعاون القائم بين أطراف الحوار، وهو ما يتطلب أن يكشف المتحاورون عن مقاصدهم.(١٠)

ويقوم مبدأ التعاون على أربعة مبادئ رئيسية تتفرع منها قواعد أخرى مندرجة ضمنها، ويمكن توضيحها على النحو الآتي:(١١)

١. مبدأ الكمية (Quantity): ويقوم هذا المبدأ على ضرورة توفير كمية معقولة من المعلومات، ويحتوي على القاعدتين الفرعيتين: يجب أن تكون مساهمتك بالقدر المطلوب من المعلومات، ولا تقل شيئا يتجاوز هذا القدر.

٢. مبدأ الكيفية (Quality): ويقوم هذا المبدأ على ضرورة أن تكون المساهمة الحوارية صادقة وحقيقية، وتندرج تحته قاعدتين مفادهما: لا تقل ما تعتقد أنه كاذب أو خاطئ، ولا تقل ما ليس لك حجة أو دليل كاف على صدقه.

٣. مبدأ المناسبة أو الملاءمة (Relevance): ويقوم هذا المنهج على ضرورة أن تكون المساهمة الحوارية مناسبة وملائمة، ويفسر في ضوء تلك القاعدتين: كن وثيق الصلة بالموضوع، واجعل كلامك ذا علاقة مناسبة بالموضوع.

٤. مبدأ الأسلوب أو الطريقة (Manner): ويقوم هذا المبدأ على وضوح الأسلوب وتجنب الغموض، ويفسر في ضوء القواعد الفرعية الآتية: تجنب الإبهام في التعبير، وتجنب الحشو (كن موجزا)، ورتب كلامك (كن منظما).

والجدير بالذكر –بناء على هذه القواعد– أن العملية التواصلية الحوارية تقتضي من المتكلم أن يسعى إلى إيصال رسالته اللغوية إلى المخاطب بما يناسب فهمه مع مراعاة المقام الذي هو فيه حتى لا تكون عملية التأويل معقدة وتتطلب مجهودا كبيرا، وقد يصل الأمر إلى فشل الرسالة اللغوية في تحقيق هدفها المنشود وضياع المعنى المقصود.

إن المتكلم لا يبني كلامه في عزلة تامة عن العالم بصفة عامة وعن المخاطب بصفة خاصة، بل في ضوء الفرضيات التي بناها سابقا عن شخصية المخاطب الاجتماعية الذي يمتلك آليات منطقية استدلالية وقواعد خطابية تمكنه من إدراك ما يتضمنه الكلام من معان غير مباشرة، فحين يسأل زوج زوجته: أين مفاتيح السيارة؟ فتجيب: على المائدة، ففي هذا الحوار تتمثل مبادئ التعاون التي أقرها (جرايس)، فقد أجابت الزوجة إجابة واضحة (مبدأ الأسلوب)، وكانت صادقة

(مبدأ الكيفية)، واستعملت القدر المطلوب من الكلمات دون زيادة (مبدأ الكمية)، وأجابت إجابة ذات صلة وثيقة بسؤال زوجها (مبدأ المناسبة)، لذلك لم يتولد عن قولها أي استلزام؛ لأنها قالت ما تقصد.(١٢)

إن هذه المبادئ أو القواعد "تستهدف —من وجهة نظر (جرايس)– مبتغى واحدا يتمثل في ضبط مسار الحوار بحيث يؤكد على أن احترام هذه القواعد بالإضافة إلى المبدأ العام هو السبيل لجعلنا نبلغ مقاصدنا حتى يفضي كل خروج عنها أو إحداها إلى اختلال العملية الحوارية، وفي هذه الحالة على المحاور أن ينقل كلام مخاطبه من معناه الظاهر إلى المعنى الخفي الذي يقتضيه المقام ...، وعليه فإن على المتكلم احترام جملة من الشروط المقتضاة، منها أن يظهر قصده للمخاطب حتى لا يفهم من القول خلاف القصد، ولهذا اتُّخذ مبدأ التعاون شرطا أساسيا لتحقيق الأهداف المطلوبة بشكل يتطلب تبادل المقاصد فيما بينهما...، لأجل هذا اعتمد (جرايس) على فرضية مؤداها أن القصد قصد مركب وانعكاسي يتمثل في سعي المتكلم إبلاغ المخاطب أمرا بجعله يتعرف على قصده".(١٣)

والجدير بالذكر أن "انتهاك مبادئ الحوار flouting of maxims هو الذي يولد الاستلزام، مع ملحظ شديد الأهمية هو الإخلاص لمبدأ التعاون، بمعنى أن يكون المتكلم حريصا على إبلاغ المخاطب معنى بعينه، وأن يبذل المخاطب الجهد الواجب للوصول إلى المعنى الذي يريده المتكلم...، وعلى ذلك إذا انتهك المتكلم مبدأ من مبادئ الحوار أدرك المخاطب اليقظ ذلك ويسعى إلى هدف المتكلم من هذا الانتهاك".(١٤)

فحين يتم خرق للقواعد الأربع —سالفة الذكر– يكون الاستلزام الحواري، فمثلا حين تقول أُمٌّ لولدها: أتشعر بالنعاس؟ فيجيب: لا أرغب في تنظيف أسناني. فالطفل الذي يرفض تنظيف أسنانه يريد أن يقول إنه لا يشعر بالنعاس، فالمعنى اللغوي المباشر (لا أرغب في تنظيف أسناني) قد تضمن فعلا لغويا غير مباشر هو (لا أشعر بالنعاس)، فقد خرق الطفل مبدأ المناسبة وأجاب إجابة غير مناسبة عن سؤال أمه.(١٥)

وللاستلزام الحواري عند (جرايس) خواص تميزه عن غيره من أنواع الاستلزام الأخرى، تتمثل فيما يلي:(١٦)

١. الاستلزام ممكن إلغاؤه، ويكون بإضافة قول يسد الطريق أمام الاستلزام أو يحول دونه، فإذا قالت قارئة لكاتب: لم أقرأ كل كتبك، فقد يستلزم ذلك عنده أنها قرأت بعضها، فإذا أعقبت كلامها بقولها: إني لم أقرأ أي كتاب منها، فقد ألغت ذلك الاستلزام.

٢. الاستلزام لا يقبل الانفصال عن المحتوى الدلالي، فالاستلزام الحواري متصل بالمعنى الدلالي لما يقال لا بالصيغة اللغوية التي قيل بها، فلا ينقطع مع استبدال مفردات أو عبارات بأخرى ترادفها. فإذا قالت أخت لأختها: لا أريدك أن تصعدي لغرفتي على هذا النحو، فقالت الأخرى: أنا أمشي على أطراف أصابعي خشية أن أُحدث ضوضاء. فعلى الرغم من تغير الصياغة في قول الأخت الثانية فإن ما يستلزمه القول من عدم الرضا عن هذا السلوك ما يزال قائما.

٣. الاستلزام متغير، والمقصود بالتغير أن التعبير الواحد يمكن أن يؤدي إلى استلزامات مختلفة في سياقات مختلفة، فإذا سألت طفلا يحتفل بيوم ميلاده مثلا: كم عمرك؟ فهو طلب للعمر، وإذا سألت السؤال نفسه لصبي عمره خمسة عشرة عاما فقد يستلزم السؤال مؤاخذة له على سلوك لا ترضاه عنه.

٤. الاستلزام يمكن تقديره، والمراد به أن المخاطب يقوم بخطوات محسوبة يتجه بها خطوة خطوة إلى الوصول لما يستلزمه الكلام. فإذا قيل مثلا: الملكة فيكتوريا صُنعت من حديد، فإن القرينة تبعد السامع عن قبول المعنى اللفظي، فيبحث عما وراء الكلام من معنى، فيقول لنفسه: إن المتكلم لا يريد بي خداعا ولا تضليلا وهو ملتزم بمبدأ التعاون، فلا بد من أنه يريد أن يخلع على الملكة بعض صفات الحديد كالصلابة والمتانة وقوة التحمل، وهو يعرف أنني أستطيع أن أفهم هذا المعنى الحرفي، فلجأ إلى هذا التعبير الاستعاري.

إن المبادئ التي ذكرها (جرايس) لا يمكن أن تقوم على سلسلة من العبارات الناقصة أو المضطربة أو القابلة للتأويلات، بل هي ثمرة لجهود تعاون بين المتَحاورَيْن (المتكلم والمخاطب) وهي تتضمن مجموعة من الأهداف المشتركة.

المبحث الثاني: الاستلزام الحواري في مسرحية السلطان الحائر/ انتهاك المبادئ الحوارية

إن الحوار الذي تجسده مسرحية السلطان الحائر(*) يخرج من الحيز الطبيعي للحوار فلا يقوم في مجمله على مبدأ التعاون الذي حده جرايس وفصل مبادئه –كما أشرنا سلفا- وإنما في أحايين كثيرة ينتهك هذه المبادئ، وسوف نقوم في هذه البحث بتحديد ذلك، فنحن كما وضحنا أن الاستلزام الحواري يبحث في قصدية المتكلم، كما ذكر ذلك جرايس **What is meant?**، لأن ما يقوله المتكلم قد يراد به معنى آخر؛ إذ يخرج "الملفوظ عن معناه الحقيقي إلى عدة معان استنتاجية ذهنية يجتهد المتلقي في التعرف عليها، معان ذات طبيعة غير مستقرة توافق الحالة التي تصدر عنها، كما تؤدي بالمخاطِب إلى التخفي وراء المعنى الجانبي **Le sens litteral** حتى لا يكون مسؤولا فيما يعتقده المستمع متسببا في ضرر لنفسه... فالشيء الذي يتدخل في التأويل ليس السؤال ماذا يقول المتحدث، ولكن لماذا يقوله في سياق معين؟ لذلك يجري التأويل على السؤال الذي يطرح حول التلفظ، وليس حول الملفوظ ذاته"(١٧)

والجدير بالذكر أن الانتهاكات المتعددة لمبادئ الحوار المختلفة التي عددها "جرايس" هي التي ولدت الاستلزامات الحوارية المختلفة في النص المسرحي، وفيما يلي نعرض لبعض من هذه الانتهاكات، وما تشكل عنها من استلزامات حوارية، في نص الحكيم "السلطان الحائر":

أولا: انتهاك مبدأ الكم

يقوم مبدأ الكم على توفير كمية معقولة من المعلومات، ويحتوي على القاعدتين الفرعيتين: يجب أن تكون مساهمتك بالقدر المطلوب من المعلومات، ولا تقل شيئا يتجاوز القدر المطلوب من المعلومات؛ لذا فإن أي خرق لهذه القواعد يؤدي إلى انتهاك ذلك المبدأ ومن ثمَّ يكون الاستلزام الحواري، ومن مواضع انتهاك هذا المبدأ في نص مسرحية السلطان الحائر، ما يلي:

المحكوم عليه: "متأملا جلاده" تنعس؟!... طبعا تنعس... ناعما!... هانئا!...، لأنك لا تنتظر ما يكدر صفوك!...

الجلاد: صه.(١٨)

الملاحظ في الحوار السابق بين (المحكوم عليه والجلاد) أن "الجلاد" لم يُعْمِل مبدأ التعاون في الحوار، فقد استخدم فعلا كلاميًا إنجازيًا (صه) للأمر حتى يخرس لسان المحكوم عليه، ومن ثم فإنه انتهك مبدأ الكمية فلم يوفر قدرا كافيا من المعلومات المطلوبة للرد على المتكلم/ المحكوم عليه، مما يستلزم حواريا أن الجلاد يحاول التضييق على "المحكوم عليه" حتى لا يتحدث بأي شيء، لأن ثَمَّة أمرا جللا يخاف صاحب السلطة وصاحب الأمر أن ينطق به المحكوم عليه، الأمر الذي يستتبعه التساؤل عن ماهية هذا الأمر الذي يخاف (الجلاد) أن ينطق به (المحكوم عليه)، ويؤكد الدكتور أحمد المتوكل على ضرورة مراعاة مبدأ التعاون، بقوله: "اجعل تدخلك مطابقا لما يقتضيه الغرض من الحوار الذي تساهم فيه، في المرحلة التي تتدخل فيها"[١٩].

ويتضح الاستلزام الحواري في نموذج آخر نتيجة لانتهاك مبدأ الكمية، وذلك في الحوار القائم بين (الجلاد والمحكوم عليه):

الجلاد: الآن نشرع في الغناء والطرب!... هل تدري يا عزيزي المحكوم عليه أني من المغرمين بالغناء الحسن، المفتونين برائع النغم، الكلفين بجيد النظم والإنشاد؟... إن هذا يملأ القلب هناءة وحبورا، وفرحة بالحياة وسرورا!... غنِّ لي شيئًا!...

المحكوم عليه: أغني؟!...[٢٠]

يكشف الحوار السابق عن انتهاك لمبدأ الكمية، إذ إن مشاركة "المحكوم عليه" الحوارية لم تكن محملة بالقدر الكافي من المعلومات، ولعل هذا الاستفهام الاستنكاري (أغني؟!...) يحمل في طياته استلزامات كثيرة، تتمثل في: أجننت أأحمق أنت؟/ كيف لمحكوم عليه أن يُغَنِّي وبجواره جلاد ينتظر أذان الفجر لينفذ فيه حكم الإعدام؟/ أتراني في وضع يسمح بالغناء؟ إن انتهاك مبدأ الكمية وعدم توفير المعلومات الكافية جعل المتكلم/ الجلاد أمام تأويلات كثيرة لقصدية المخاطب/ المحكوم عليه.

وينشأ كذلك الاستلزام الحواري نتيجة انتهاك مبدأ الكمية في الحوار الآتي بين (السلطان والقاضي):

السلطان: هذا محض زور وبهتان... اسمع أيها القاضي!... ما عليك الآن إلا أن تطلق في المدينة التكذيب الرسمي، وينشرون على الناس نص الوثيقة المسجلة بعتقي، وهي لا شك محفوظة في خزائنك... أليس كذلك؟!...

القاضي: "يمشط لحيته بأصابعه" تقول يامولاي...

السلطان: ألم تسمع ما قلت؟...

القاضي: بل إني...

السلطان: كنت مشغولا بمداعبة لحيتك بأصابعك!...

القاضي: يامولاي السلطان!...

السلطان: ماذا؟... مولاك السلطان يكلمك بلغة بسيطة واضحة، لا تحتاج إلى طول تأمل، ولا عميق تفكير...، كل ما في الأمر هو أنه قد أصبح من الضروري إعلان تلك الوثيقة...، أفهمت؟...

القاضي: نعم...

السلطان: ما زلت تداعب لحيتك بأصابعك؟... هلا تركتها وشأنها الآن قليلا؟!...[٢١]

إن المتأمل في هذا الحوار المطول بين (القاضي والسلطان) يجد انتهاكا لمبدأ الكمية؛ ففي المشاركة السابقة لم يوفر "القاضي" القدر الكافي من المعلومات للرد على سؤال السلطان، ولعل انتهاك مبدأ الكمية هنا محاولة منه للتفكير في طريقة ما يخبر بها السلطان بكونه ما زال عبدا مملوكا لا توجد وثيقة عتق له، لذا نجد انتهاك مبدأ الكمية في حواراته المتتالية (تقول يامولاي...، بل إني....، يامولاي السلطان!...، نعم...)، كل هذه الحوارات التي لم تعط معلومات كافية يفهم منها السلطان مايريد، مما يستلزم حواريا لدى السلطان أن يكون القاضي ليس على علم بوجود وثيقة عتق له من عدمه، أو يتحقق شك السلطان في أن القاضي على علم بعدم وجود وثيقة العتق، ولا يستطيع أن يفصح بذلك للسلطان. ولذلك ظلت قصدية القاضي/ المتكلم غائبة عن

السلطان/ المخاطب؛ إذ يجب –كما ذكرنا سلفا– "أن يكون المتكلم حريصا على إبلاغ المخاطب معنى بعينه، وأن يبذل المخاطب الجهد الواجب للوصول إلى المعنى الذي يريده المتكلم".(٢٢)

وفي تشابه مع الحوار السابق ما جاء في حوار الوزير والسلطان الذي نشهد فيه الحيرة والاضطراب في كلام الوزير، كما يلي:

السلطان: لعلك لم تتسلمها بعد، ولكنها لا بد أن تكون موجودة في مكان ما... أليس كذلك أيها الوزير؟!...

الوزير: في الحقيقة يا مولاي...

السلطان: ماذا؟!

الوزير: الحقيقة أنه...

السلطان: تكلم!...

الوزير: ما من وثيقة تثبت عتقك يا مولاي!...(٢٣)

يظهر الحوار السابق الذي دار بين (الوزير، والسلطان) انتهاكا لمبدأ الكمية ويظهر ذلك جليا في مشاركة الوزير الحوارية في حواراته (في الحقيقة يا مولاي...، الحقيقة أنه...)، ولعل ذلك راجع إلى عدم قدرة الوزير على الإفصاح مباشرة عن المشكلة الخاصة بوثيقة عتق السلطان لصعوبة الموقف عليه، أو لأنه لم يتدارك هذه المشكلة عند وفاة السلطان السابق، إذ كان يتحتم عليه أن يضع الأمور في نصابها الصحيح، لذا لم يحصل السلطان على إجابة كافية شافية من الوزير؛ نظرا لانتهاكه مبدأ الكمية في الحوار، مما ألجأ المتكلم/ السلطان إلى استخدام الفعل الإنجازي الطلبي حتى تتحصل عنده قصدية الوزير في قوله: (تكلم!...)؛ لذا أفصح الوزير عن قصديته بشكل واضح، في قوله: (ما من وثيقة تثبت عتقك يا مولاي!...)، ومن ثَمَّ يقطع الطريق على أي استلزامات قد تنشأ في مخيلة السلطان؛ إذ إن الاستلزام ممكن إلغاؤه، ويكون بإضافة قول يسد الطريق أمام الاستلزام أو يحول دونه، فإذا قالت قارئة لكاتب: لم أقرأ كل كتبك، فقد يستلزم

ذلك عنده أنها قرأت بعضها، فإذا أعقبت كلامها بقولها: إني لم أقرأ أي كتاب منها، فقد ألغت ذلك الاستلزام.(٢٤)

وفي سياق آخر يتضح –أيضا– انتهاك مبدأ الكمية في تلك المشاركة الحوارية الكائنة بين (السلطان والوزير):

السلطان: السيف أم القانون؟!.. القانون أم السيف؟!... "يفكر لحظة، ثم يرفع رأسه بقوة" حسن... لقد قررت...

الوزير: أوامرك يا مولاي!...

السلطان: قررت أن أختار... أن أختار...

الوزير: ماذا يا مولاي؟...

السلطان: "صائحا في عزم" القانون!... اخترت... القانون!...(٢٥)

إن المتأمل في الحوار السابق بين (الوزير، والسلطان) يجد أن ثَمَّة انتهاكا لمبدأ الكمية ويظهر ذلك جليا في مشاركة السلطان الحوارية في حواراته ("يفكر لحظة، ثم يرفع رأسه بقوة" حسن... لقد قررت...، قررت أن أختار... أن أختار...)، ولعل ذلك راجع إلى صعوبة الاختيار والنتيجة التي ستترتب عليه؛ إذ إن الصراع الداخلي الذي نشأ عند السلطان أثناء لحظة الاختيار، جعل الوزير –أيضا– في مرحلة تأهب لنتيجة هذا الاختيار وربما استلزم عنده هذا الأمر عدة تساؤلات، هل يختار السلطان السيف؛ ومن ثم ينهي المشكلة بشكل قاطع؟ أم يختار القانون ويصبح عبدا ويباع في مزاد علني، وما يستتبع ذلك من أمور لا يستطيع إدراك مداها؟ والجدير بالذكر أن إجابة السلطان (اخترت... القانون!...)، جاءت منتهكة لمبدأ الكمية فلم يوفر قدرا كافيا من المعلومات التي تستتبع هذا الاختيار؛ إذ إن اختيار القانون يستلزم حواريا أن يكون السلطان متاعا لبيت المال، ومن ثَمَّ لا يصح له أن يحكم، كما يترتب على ذلك بيعه في المزاد العلني. إن انتهاك مبدأ الكمية أدى إلى وقوع الاستلزام الحواري في مشاركة السلطان الحوارية،

للبحث عن قصديته، حيث إن المشاركة الحوارية لا يجب أن تقوم على العبارات الناقصة أو القابلة للتأويل.

ويتمثل الاستلزام الحواري –كذلك– نتيجة انتهاك مبدأ الكمية في المشاركة الحوارية الآتية بين (القاضي والشخص المجهول):

القاضي: "في ذهول" ليس في يدك التوقيع؟...

المجهول: لا... ليس في يدي ولا سلطتي...

القاضي: ما معنى هذا؟... ماذا تعني بهذا؟!... أنت مجنون ولا ريب... إنه لواجب عليك أن توقع حجة العتق... هذا هو الشرط... الشرط الأساسي لكل هذا الإجراء...

المجهول: مع الأسف الشديد لست أملك هذا... إن هذا فوق إمكاني، وخارج حدود صفتي!...(٢٦)

لقد امتلك الحوار السابق بين (القاضي والشخص المجهول) نسقا آخر من أشكال انتهاك مبدأ الكمية، فمثلا نجد أن "المجهول" قد انتهك مبدأ الكمية، حيث كانت مشاركته الحوارية غير محملة بالقدر الكافي من المعلومات، ولهذا جاءت مشاركة القاضي الحوارية محملة بقدر كبير من الأسئلة ليتحصل على المعلومات الممكنة لفهم قصدية هذا الشخص المجهول، ويظهر هذا في قوله (ما معنى هذا؟... ماذا تعني بهذا؟!... أنت مجنون ولا ريب... إنه لواجب عليك أن توقع حجة العتق... هذا هو الشرط... الشرط الأساسي لكل هذا الإجراء...)، وربما ذلك ناتج –أيضا– من الاستلزام الذي وقع في مخيلة القاضي والمتمثل في ماهية هذا الشخص المجهول، ومن وراءه؟.

مما سبق يتضح أن أي انتهاك لمبدأ الكمية يتولد عنه مجموعة من الاستلزامات المختلفة في مخيلة المخاطب؛ إذ إن المتكلم ينبغي أن يعطي قدرا كافيا من المعلومات، ليس فقط هذا ولكن كلامه لا بد أن يكون واضحا ولا يحتمل التأويل انطلاقا من المبدأ العام (مبدأ التعاون) الذي يحكم الحوار بين المتَخَاطِبَيْن.

ثانيا: انتهاك مبدأ الكيفية

يقوم مبدأ الكيفية على صدق المساهمة الحوارية، وتندرج تحته قاعدتان مفادهما: لا تقل ما تعتقد أنه كاذب أو خاطئ، ولا تقل ما ليس لك حجة أو دليل كاف على صدقه؛ لذا فإن أي خرق لهذه القواعد يؤدي إلى انتهاك ذلك المبدأ ومن ثمَّ يكون الاستلزام الحواري، ومن مواضع انتهاك هذا المبدأ في نص مسرحية السلطان الحائر، ما يلي:

المحكوم عليه: عندي فكرة أظرف وألطف!... فلنصعد معًا –أنا وأنت– إلى تلك الجميلة!... إني أعرفها... فإذا صرنا إليها قضينا عندها ليلة رائعة لن تحسب من العمر... ليلة تملأ قلبك بالبهجة والمرح، وترفع روحك المعنوية!... وما قولك؟

الجلاد: لا ياسيدي الكريم!...

المحكوم عليه: تقبل دعوتي إلى الشراب، وترفض دعوتي إلى مجلس شراب وأنس، وحسن وطرب؟!

الجلاد: في ذلك المنزل؟!... لا يا عزيزي المحكوم عليه! إني أفضل أن تبقى كما أنت... مقيدا بأغلالك حتى الفجر![٢٧]

يظهر الاستلزام الحواري جليا واضحا في هذا الحوار القائم بين (المحكوم عليه والجلاد)؛ إذ إن "المحكوم عليه" قد انتهك مبدأ الكيفية، فقد كانت مساهمته في الحوار تعتمد على محاولة الإفلات من القيد، لا قضاء ليلة أنس وطرب مع جلاده فهذا خارج حدود المنطق والعقل، كيف تتاح لمحكوم عليه فرصة الإفلات من القيد ويبقى في مجلس أنس وطرب مع جلاده، لهذا كان رد الجلاد (لا يا سيدي الكريم!...). فقد أدرك "الجلاد" أن ما يقال خلاف ما يقصده "المحكوم عليه"، وهذا هو الاستلزام كما حدده "جرايس" حيث الهدف منه هو إيضاح الاختلاف بين ما يقال What is said?، وما يقصد What is meant?.[٢٨]

وينشأ كذلك الاستلزام الحواري نتيجة انتهاك مبدأ الكيفية في الحوار الآتي بين (الجلاد والمحكوم عليه):

الجلاد: إذن فلنبدأ!... هذه الأغنية الرقيقة وعنوانها "الزهرة والبستاني"... أنا الذي نظمتها... نعم نظمتها بنفسي!...

المحكوم عليه: أعرف ذلك...

الجلاد: عجبا!... من قال لك؟...

المحكوم عليه: أنت بفمك منذ لحظة!...(٢٩)

لقد جاء الحوار السابق ليكشف عن نسق حواري استلزم فهما خاصا لقصدية المتكلم، فحينما انتهك المخاطب/ المحكوم عليه "مبدأ الكيفية" وتدخل في الكلام بشكل غير مناسب بقوله: (أعرف ذلك...)، فقد استلزم عددا من الأسئلة عند المتكلم / الجلاد، تتمثل في: من قال لك أني نظمت هذه القصيدة؟ لماذا أنت متأكد من نظمي لهذه القصيدة؟ ولعل ذلك نابع من رغبة المخاطب/ المحكوم عليه في مجاراة أي شيء يقوله أو يذكره المتكلم / الجلاد؛ نظرا لأنه يقع تحت مقصلته، فهو يؤكد صدق أي شيء يقوله "الجلاد" حتى وإن لم يكن عنده دليل عليه. إن هذا التأكيد على نظمه لتلك الأغنية يستلزم حواريا عند المحكوم عليه/ المخاطب أن الجلاد/ المتكلم يقول ما يعتقد أنه خاطئ، لكن هيهات أن يفصح له بذلك خشية بطشه، فعقوبة الموت لمن يجترئ على إعلان واقع غير مرغوب فيه؛ إذ إنه حينما عبر عن الواقع بعبودية السلطان آل إلى ما هو عليه، وبذلك تتعارض القوة الظالمة مع أبسط أنواع الحقوق الطبيعية، حق التعبير الحر عن الواقع.

كما نجد نسقا حواريا آخر يتضح من خلاله انتهاك مبدأ الكيفية، وذلك في الحوار الواقع بين (الجلاد والمحكوم عليه):

الجلاد: لماذا أنت صامت؟!... ألا تستحسن؟!... هذا وقت الإعجاب والاستحسان!...

المحكوم عليه: أهذه أغنيتك الرقيقة يا جلاد النحس؟!...

الجلاد: من فضلك إني لست جلادًا!؟؟؟

المحكوم عليه: ومن تكون؟...

الجلاد: أنا بستاني...

المحكوم عليه: بستاني؟!...

الجلاد: نعم بستاني!... أتفهم؟... بستاني!...[٣٠]

من اللافت للنظر في الحوار السابق أن ثمة انتهاكا لمبدأ الكيفية؛ حيث أجاب الجلاد إجابة مخالفة للحقيقة لسؤال المحكوم عليه (ومن تكون؟...)، فكانت إجابته (أنا بستاني...)، وهذا القول لا يناسب الواقع ولا يمكن أن تتقبله مخيلة المحكوم عليه –فهو متيقن من كونه الجلاد المكلف بتنفيذ حكم الأعدام– إذ إن المتكلم إذا انتهك مبدأ من مبادئ الحوار أدرك المخاطب ذلك ويسعى جاهدا إلى هدف المتكلم.[٣١]، ولكن الجلاد يستمر في تلك الأكذوبة بقوله: (نعم بستاني!... أتفهم؟... بستاني!...)، ولعل انتهاك مبدأ الكيفية هنا محاولة من الجلاد أن يخلع عنه عباءة السلطة ولو لفترة –حتى وإن قال كلاما لا يصدق–، تلك السلطة التي جعلته ينفذ أمرا ربما هو في ذاته غير راض عنه، وغير مقتنع به، ويؤكد ذلك اعتراف الجلاد ذاته أنه لا يتقن عمله إلا إذا شرب خمرا؛ وهنا تكون الإشارة في الربط بين غياب العقل وفعل الظلم؛ إذ غياب العقل يحول بين صاحبه ورؤية الحق فمتى غاب العقل أمكن أداء الظلم بإتقان ودون محاسبة من ضمير.

وفي سياق آخر يتضح انتهاك مبدأ الكيفية في تلك المشاركة الحوارية القائمة بين (الوزير والجلاد):

الوزير: "صائحا" عجبًا!... ألم يعدم بعد هذا المجرم؟...

الجلاد: نحن في انتظار الفجر يا مولاي الوزير!... حسب أوامرك!...

الوزير: الفجر؟!... إن الفجر قد صليناه في مسجد القصر بحضور مولانا السلطان وقاضي القضاة!...[٣٢]

يتبين من خلال الحوار السابق أن ثمة انتهاكا لمبدأ الكيفية؛ حيث أجاب الجلاد إجابة مخالفة للحقيقة لسؤال الوزير (ألم يعدم بعد هذا المجرم؟...)، فكانت إجابته (نحن في انتظار الفجر يا مولاي الوزير!... حسب أوامرك!...) فهذه المشاركة الحوارية من الجلاد يعلم تمام العلم أنها كاذبة، ويعلم الخدعة التي تمت بينه وبين المؤذن والغانية والمحكوم عليه، كما أنه لا يوجد لديه حجة أو دليل كاف على صدق كلامه، فالفجر قد مضى وقته على حسب كلام الوزير (الفجر؟!... إن الفجر قد صليناه في مسجد القصر بحضور مولانا السلطان وقاضي القضاة!...)، الأمر الذي أدى إلى أن تنشأ في مخيلة الوزير مجموعة من الاستلزامات الحوارية حول (كذب الجلاد أو أنه لم يسمع الأذان أو أن المؤذن فعلا تأخر عن أذان الفجر) ومن ثَمَّ يتضح أن الاستلزام الحواري –لا شك– يتولد من من قصدية المتكلم، لا ما يتلفظ به.

وفي تشابه مع الحوار السابق ما جاء في حوار (الوزير والمؤذن) الذي نشهد فيه انتهاك مبدأ الكيفية، كما يلي:

الوزير: لماذا لم تؤذن للفجر حتى الآن؟

المؤذن: من قال ذلك يا مولاي الوزير؟... لقد أذنت للفجر منذ وقت مضى...

الوزير: أذنت للفجر؟...

المؤذن: في موعده... شأني في كل يوم... وقد سمعني من سمع...

الغانية: حقا، لقد سمعناه كلنا يؤذن للفجر من فوق مئذنته...(٣٣)

يأتي الحوار السابق بين (الوزير، والمؤذن) ليحاول "المؤذن" أن يخرج منه من المأزق الذي وُضِع فيه نتيجة عدم الأذان لصلاة الفجر، والجدير بالذكر أن "المؤذن" قد انتهك مبدأ الكيفية؛ حيث كانت إجابته السابقة مخالفة للحقيقة لسؤال الوزير؛ إذ إنه لم يجد مخرجا إلا أن يقول: إنه قد أذن للفجر، مما يستلزم حواريا أن يكون الجلاد هو المقصر، فهذه المشاركة الحوارية من المؤذن يعلم تمام العلم أنها كاذبة، مما استدعى الاستغراب من "الوزير" في استفهامه الاستنكاري: (أذنت للفجر؟...)، فجاء رده مؤكدا أنه قام بهذا الأمر مخالفة للحقيقة/ انتهاك

مبدأ الكيفية، ولكنه في هذا الوقت أراد أن يؤكد كلامه ويأتي بدليل، فكانت إجابة "الغانية" لمخالفة الحقيقة كذلك/ انتهاك مبدأ الكيفية بقولها: (حقا، لقد سمعناه كلنا يؤذن للفجر من فوق مئذنته...)، كمحاولة منها لإنقاذ هذا "المؤذن" التي أوقعت به في تلك المشكلة أملا في انقاذ "المحكوم عليه".

وفي هذا الحوار الآتي بين (الوزير والجلاد) يظهر الاستلزام الحواري جليا واضحا نتيجة لانتهاك مبدأ الكيفية:

الوزير: ... يجب أن تكون هناك جريمة فظيعة خطيرة، لا يمكن تبريرها ولا الدفاع... جريمة تجلب السخط العام من الشعب كله... فمثلا يمكن أن نقول إنها... جاسوسة!...

الجلاد: جاسوسة؟!...

الوزير: نعم. وتعمل لحساب المغول!... وعندئذ سينهض الشعب بإجماعه ليطالب برأسها!...

الجلاد: نعم... جزاء وفاقا!...(٣٤)

يتكشف الحوار السابق عن انتهاك مبدأ الكيفية بصورة واضحة في مشاركة الوزير الحوارية؛ إذ إنه يعلم تمام العلم أنه يصنع أكذوبة للخروج من تلك الأزمة المتمثلة في كون السلطان عبدا للغانية، ومن ثم لم تكن مشاركته الحوارية صادقة وحقيقية، لأنه يقول ما يعتقد أنه كاذب أو خاطئ، وذلك في قوله: (... يجب أن تكون هناك جريمة فظيعة خطيرة، لا يمكن تبريرها ولا الدفاع... جريمة تجلب السخط العام من الشعب كله... فمثلا يمكن أن نقول إنها... جاسوسة!...)، ولهذا حاول –أيضا– أن يجمع من الأسانيد الباطلة التي تؤيد قوله (نعم. وتعمل لحساب المغول!... وعندئذ سينهض الشعب بإجماعه ليطالب برأسها!...)، وهذا يستلزم حواريا أن تعاقب هذه الغانية بعقوبة الإعدام جزاء لها على خيانتها.

مما سبق يتضح وقوع الاستلزام الحواري نتيجة لانتهاك مبدأ الكيفية؛ إذ إن المشاركات الحوارية السابقة لم تعتمد على الخطاب الصادق بين طرفي المشاركة الحوارية الأمر الذي أوقع

استلزامات متعددة في مخيلة المخاطب، لأن الأصل أن يأتي المتكلم بكلام يعتقد بصحته، ولكن هذا لا يعني أنه إن جاء بقول كاذب أو خاطئ فإنه لا يقصد به شيئا، فالمتكلم "عندما يصنع ... قولا كاذبا تكون له جملة من المقاصد أهمهما إقناع مخاطبه أن القضية التي يعبر عنها قوله صادقة، والحال أن المتكلم يعتقد أنها كاذبة" (٣٥)

ثالثا: انتهاك مبدأ المناسبة

يقوم مبدأ المناسبة على حقيقة مفادها: لتكن مساهمتك ملائمة، وكن وثيق الصلة بالموضوع، واجعل كلامك ذا علاقة مناسبة بالموضوع؛ لذا فإن أي خرق لهذه القواعد يؤدي إلى انتهاك ذلك المبدأ ومن ثمَّ يكون الاستلزام الحواري، ومن مواضع انتهاك هذا المبدأ في نص مسرحية السلطان الحائر، ما يلي:

المحكوم عليه: "متوسلا" قل لي بحقك متى؟...، متى؟...

الجلاد: متى تكف أنت عن إزعاجي؟!...(٣٦)

من خلال الحوار السابق الذي دار بين "المحكوم عليه" و"الجلاد" نجد انتهاكا لمبدأ المناسبة؛ وذلك أن "الجلاد" أجاب عن سؤال "المحكوم عليه" بسؤال آخر، ولم يكن غرضه الاستفهام إذ إنه أراد أن تصل له رسالة مفادها: أنه لا بد أن يتوقف عن الثرثرة والتحدث، ولذا فقد جاءت إجابة الجلاد غير مناسبة للسؤال الذي طرحه المحكوم عليه، ولعل ذلك ما قصده جرايس من أن الاستلزام الحواري متغير، والمقصود بالتغير أن التعبير الواحد يمكن أن يؤدي إلى استلزامات مختلفة في سياقات مختلفة، فإذا سألت طفلا يحتفل بيوم ميلاده مثلا: كم عمرك؟ فهو طلب للعمر، وإذا سألت السؤال نفسه لصبي عمره خمسة عشرة عاما فقد يستلزم السؤال مؤاخذة له على سلوك لا ترضاه عنه.(٣٧)

ويظهر الاستلزام الحواري –كذلك– واضحا نتيجة انتهاك مبدأ المناسبة، في تلك الحوار القائم بين (المحكوم عليه والجلاد):

المحكوم عليه: استمر!... ماذا كنت تفعل، لو نلت الشرف والغبطة بأن تكون مكاني؟!

الجلاد: أقول لك ماذا كنت أفعل: هل معك نقود؟

المحكوم عليه: آه... النقود!... نعم... نعم... نعم!... النقود!... فكرة صائبة!... أما النقود يا صاحبي فحدث عنها ولا حرج! ... المدينة كلها تعرف –وأنت منهم– أني من أغنياء التجار وأثرياء النخاسين!...

الجلاد: لا... إنك أسأت الفهم... ليست الرشوة!... من المستحيل أن ترشوني!... لا بفضل أمانتي ونزاهتي... بل لأني –بكل صراحة– لن أستطيع إنقاذك... كل ما أردت هو تلبية دعوتك إلى الشراب إذا دعوتني... إن قدحا من النبيذ ليس رشوة! وإنه لمن سوء الأدب أن أرفض دعوتك.(٣٨)

الملاحظ في الحوار السابق بين (المحكوم عليه والجلاد) أن "المحكوم عليه" يحاول أن يجد مفرا من قيده، ويسأل "الجلاد" ما الذي يمكن أن يحدث إذا كان مكانه، ولكن الجلاد في حواره وإجابته قد انتهك مبدأ المناسبة فأجاب عليه بسؤال آخر (هل معك نقود؟). مما استلزم هذا الأمر عند "المحكوم عليه" أن الجلاد ربما يريد الرشوة. لذا جاء رد "المحكوم عليه" (النقود!... نعم... نعم... نعم!... النقود!... فكرة صائبة!.)

والجدير بالذكر أن رد "الجلاد" جاء لينهي هذا الاستلزام الذي وقع في مخيلة "المحكوم عليه" ويبين أن الأمر ليس رشوة، في قوله: (إنك أسأت الفهم... ليست الرشوة!... من المستحيل أن ترشوني!)، وربما هذا ما عبر عنه "جرايس" حينما بين خواص الاستلزام الحواري، ومنها أنه –كما ذكرنا سابقا– يمكن إلغاؤه، ويكون بإضافة قول يسد الطريق أمام الاستلزام أو يحول دونه، فإذا قالت قارئة لكاتب: لم أقرأ كل كتبك، فقد يستلزم ذلك عنده أنها قرأت بعضها، فإذا أعقبت كلامها بقولها: إني لم أقرأ أي كتاب منها، فقد ألغت ذلك الاستلزام(٣٩).

ويتكشف –أيضا– الاستلزام الحواري في المشاركة الحوارية الآتية بين (الجلاد والمحكوم عليه) نتيجة لانتهاك مبدأ المناسبة:

الجلاد: لماذا أنت صامت؟!... ألا تستحسن؟!... هذا وقت الإعجاب والاستحسان!...

المحكوم عليه: أهذه أغنيتك الرقيقة يا جلاد النحس؟!... [٤٠]

لقد امتلك الحوار السابق بين (الجلاد والمحكوم عليه) نسقا أضمر انتهاكا لمبدأ المناسبة؛ إذ جاءت مشاركة المحكوم عليه الحوارية غير مناسبة لسؤال الجلاد (لماذا أنت صامت؟!... ألا تستحسن؟!... هذا وقت الإعجاب والاستحسان!...)، فكان الاستفهام الاستنكاري (أهذه أغنيتك الرقيقة يا جلاد النحس؟!...) الذي يستلزم معان عدة منها (هذه أغنية قبيحة تثير اشمئزازي لا أستحسنها – صوتك ليس رقيقا وليست هذه أغنية رقيقة كما زعمت – أنا في وضع لا يجعلني أستحسن الأغاني)، ومن ثَمَّ فإن انتهاك مبدأ المناسبة قد أفضى إلى تأويلات عدة، واستلزامات مختلفة.

وفي نسق حواري أخر يظهر الاستلزام الحواري واضحا وجليا نتيجة انتهاك مبدأ المناسبة في مشاركة (القاضي والسلطان) الحوارية، فيما يلي:

القاضي: والآن فما عليك يا مولاي سوى الاختيار: بين السيف الذي يفرضك ولكنه يعرضك وبين القانون الذي يتحداك ولكنه يحميك!...

السلطان: "مفكرا لحظة" السيف الذي يفرضني ويعرضني، والقانون الذي يتحداني ويحميني؟!...

القاضي: نعم...

السلطان: ما هذا الكلام؟!...[٤١]

يقوم الحوار السابق الذي دار بين (القاضي والسلطان) على انتهاك مبدأ المناسبة في حوار السلطان في قوله: (السيف الذي يفرضني ويعرضني، والقانون الذي يتحداني ويحميني؟!...) فكانت مشاركته الحوارية غير مناسبة لمشاركة القاضي الحوارية (والآن فما عليك يا مولاي سوى الاختيار: بين السيف الذي يفرضك ولكنه يعرضك وبين القانون الذي يتحداك ولكنه يحميك!...)، ولعل هذا راجع إلى أن القاضي أوقع السلطان في حيرة هل يختار السيف أم يختار تطبيق القانون، ونظرا لصعوبة الاختيار يظل السلطان مترددا، فالنتيجة مقلقة في كلا

الخيارين، إذ إن هذا الاختيار يمثل "جوهر القضية التي تعالجها المسرحية، ونقف أمام عقدة خطرة في سير الأحداث، ويظل السلطان يناقش ويفكر ويتردد ثم يضع القرار الأخير"(٤٢)

وفي مشاركة حوارية أخرى يتكشف الاستلزام الحواري في حوار (الجلاد والمؤذن) نتيجة انتهاك مبدأ المناسبة:

الجلاد: أريد أن أعرف هل كنت نائما تلك الساعة أو أني كنت مستيقظا؟!...

المؤذن: وماذا يهمك؟... ما دام كل شيء قد مرَّ بسلام...(٤٣)

إن اللافت للنظر في هذا الحوار القائم بين (الجلاد والمؤذن) يجد أن ثمة انتهاكا لمبدأ المناسبة فلم تكن مشاركة المؤذن الحوارية (وماذا يهمك؟... ما دام كل شيء قد مرَّ بسلام...)، مناسبة للسؤال الذي طرحه الجلاد (أريد أن أعرف هل كنت نائما تلك الساعة أو أني منت مستيقظا؟!...)، إذ كان يتحتم على المؤذن أن يجيب إجابة مناسبة وواضحة احتراما لمبدأ التعاون، ولكنه لم يفعل ذلك، فهو يحاول ألا ينكشف أمره عند الجلاد إذ كان كل ذلك لعبة بينه وبين الغانية غرضها إيجاد حيلة لإفلات المحكوم عليه من حكم الإعدام، الذي كان سينفذ عند أذان المؤذن لصلاة الفجر.

ويتشكل الاستلزام الحواري –كذلك– نتيجة لانتهاك مبدأ المناسبة في تلك المشاركة الحوارية بين (الوزير والغانية):

الوزير: كيف تريدين أن نسلمك السلطان أيتها المرأة؟...

الغانية: ولماذا إذن عرضتم السلطان للبيع؟...(٤٤)

إن المتأمل في هذا الحوار القائم بين (الوزير والغانية) يجد أن ثمة انتهاكا لمبدأ المناسبة فلم تكن مشاركة الغانية الحوارية (ولماذا إذن عرضتم السلطان للبيع؟...)، مناسبة للسؤال الذي طرحه الوزير (كيف تريدين أن نسلمك السلطان أيتها المرأة؟...)، لأن سؤال الوزير استلزم عندها صعوبة تسليم السلطان لها، فكان سؤالها التعليلي السالف، فلم يكن الأمر صعب على الغانية من

فهم ما يستلزمه كلام الوزير من معنى؛ إذ إن "الاستلزام يمكن تقديره، والمراد به أن المخاطب يقوم بخطوات محسوبة يتجه بها خطوة خطوة إلى الوصول لما يستلزمه الكلام"(٤٥)

مما سبق يتضح أن ثَمة استلزاما حواريا ينشأ نتيجة انتهاك مبدأ المناسبة من جملة المبادئ التي تشكل مبدأ التعاون؛ إذ ينبغي على المخاطب أن تكون إجابته ملائمة ومناسبة لمشاركة المتكلم الحوارية حتى تتحقق قصدية كلا منهما وحتى تكون مشاركته الحوارية ناجعة ومفيدة وواضحة ولا تترك أية فرصة لينشأ عنها استلزامات حوارية مختلفة.

انتهاك مبدأ الطريقة

يقوم مبدأ الطريقة على الوضوح في الحوار، ويفسر هذا المبدأ القواعد الفرعية: تجنب الإبهام في التعبير، وتجنب اللبس والغموض والتعقيد، وتجنب الحشو (كن موجِزا)، ورتب كلامك (كن منظما)؛ لذا فإن أي خرق لهذه القواعد يؤدي إلى انتهاك هذا المبدأ ومن ثمَّ يكون الاستلزام الحواري، ومن مواضع انتهاك هذا المبدأ في نص مسرحية السلطان الحائر، ما يلي:

الجلاد: فقط يا سيدتي.. ألا يحسن أن تعود المياه لمجاريها؟...

الغانية: لقد عادت!...

الجلاد: أقصد عودة النبيذ إلى مجاري رأسي!...

الغانية: ماذا تعني؟...

الجلاد: أعني أن هناك تلفا يحتاج إلى إصلاح... خادمتك النشيطة أخرجت ما كان في رأسي من نشوة، فمن ذا يملأ فراغ رأسي؟!...

الغانية: أنا أتولى ملء رأسك!... خذ من الخمار على نفقتي ما شئت من شراب!...(٤٦)

يقوم الحوار السابق الذي دار بين (الجلاد والغانية) على انتهاك مبدأ الطريقة، حيث بدا سؤال "الجلاد" (ألا يحسن أن تعود المياه لمجاريها؟...) غير واضح فهو في سياق المشاكل التي وقعت بينه وبين الغانية وخادمتها، ومن ثَمَّ فإن المخاطب/ الغانية سيكون الفهم

الأقرب إليها استلزاما من حوار الجلاد محاولة طلبه للصلح؛ لذا جاء ردها (لقد عادت!...)، لكن المعنى الذي قصده المتكلم/ الجلاد خلاف ذلك، فهو يريد أن يشرب مزيدا من الخمر حتى يعود إلى النشوة التي كان يشعر بها، لكنه – أيضا- قد انتهك مبدأ الأسلوب أو الطريقة؛ إذ ظل كلامه غامضا بعض الشيء (أقصد عودة النبيذ إلى مجاري رأسي!...)، مما استدعى عند المخاطب/ الغانية عدم فهم قصديته بشكل واضح لذا جاء الاستفهام (ماذا تعني؟...)، مما استدعى أن يسعى المتكلم/ الجلاد جاهدا ليكشف عن قصديته بقوله: (أعني أن هناك تلفا يحتاج إلى إصلاح... خادمتك النشيطة أخرجت ما كان في رأسي من نشوة، فمن ذا يملأ فراغ رأسي؟!...)، مما يستلزم حواريا أنه يريد أن يشرب نبيذا آخر.

وينشأ الاستلزام الحواري نتيجة انتهاك مبدأ الطريقة في مشاركات حوارية أخرى، منها مشاركة (السلطان والوزير) فيما يلي:

السلطان: أهناك جريمة حقيقية؟...

الوزير: أجل يا مولاي... القول بأنك كنت عبدا رقيقا ليس فيه حقا ما يشين ولا ما يدين، كل السلاطين المماليك كانوا كذلك... ليس هنا الجريمة، ولكن السلطان المملوك كان يعتق عادة قبل جلوسه على العرش.

السلطان: وبعد؟...

الوزير: وبعد يا مولاي... هذا الرجل يزعم أنك لم تعتق حتى الآن... وأنك لم تزل رقيقا... وأن صفة العبودية ما تزال لاصقة بك... وأن العبد لا يجوز له أن يحكم شعبا حرا...(٤٧)

يقوم الحوار السابق الذي دار بين (الوزير والسلطان) على انتهاك مبدأ الطريقة، حيث كانت مشاركة الوزير الحوارية غير واضحة بشكل تام فهو يحاول ألا يفصح للسلطان عن طبيعة المشكلة نظرا لكونها مشكلة شائكة تتعلق بوجوده في السلطة، وذلك حينما قال: (أجل يا مولاي... القول بأنك كنت عبدا رقيقا ليس فيه حقا ما يشين ولا ما يدين، كل السلاطين المماليك كانوا كذلك... ليس هنا الجريمة، ولكن السلطان المملوك كان يعتق عادة قبل جلوسه على العرش)، فكانت هذه المشاركة تستلزم حواريا أن هذا السلطان عبدا، والعبد الرقيق لا يملك

عتقه غير مولاه، وقد مات السلطان السابق دون أن يعتقه ومن ثَمَّ فإنه في هذه الحالة ما زال عبدًا مملوكا، لذا حاول الوزير أن يلغي هذا الاستلزام الذي وقع في مخلية السلطان بقوله: (وبعد يا مولاي... هذا الرجل يزعم أنك لم تعتق حتى الآن... وأنك لم تزل رقيقا... وأن صفة العبودية ما تزال لاصقة بك... وأن العبد لا يجوز له أن يحكم شعبا حرا...)، فالاستلزام – كما ذكرنا سابقا- يمكن إلغاؤه، ويكون بإضافة قول يسد الطريق أمام الاستلزام أو يحول دونه.(٤٨)

ويتشكل الاستلزام الحواري في نسق حواري آخر نتيجة لانتهاك مبدأ الطريقة في المشاركة الحوارية الآتية بين (السلطان والوزير):

السلطان: السيف أم القانون؟!.. القانون أم السيف؟!... "يفكر لحظة، ثم يرفع رأسه بقوة" حسن... لقد قررت...

الوزير: أوامرك يا مولاي!...

السلطان: قررت أن أختار... أن أختار...

الوزير: ماذا يا مولاي؟...

السلطان: "صائحا في عزم" القانون!... اخترت... القانون!...(٤٩)

إن المتأمل في الحوار السابق بين (الوزير، والسلطان) يجد أن ثَمَّة انتهاكا لمبدأ الطريقة؛ إذ إن مشاركة السلطان الحوارية لم تكن واضحة (قررت أن أختار... أن أختار...)، فأي نوع من الاختيار هل اختيار السيف أم اختيار القانون، مما يجعل المخاطب/ الوزير عاجزا عن فهم قصدية المتكلم/ السلطان، مما ألجأه إلى استخدام الفعل الإنجازي الطلبي حتى تتحصل عنده قصدية الوزير في قوله: (ماذا يا مولاي؟...)، لذا جاءت إجابة السلطان (اخترت... القانون!...)، وماذا بعد اختيار القانون؟ إن اختيار القانون يستلزم أن يكون السلطان متاعا لبيت المال، ومن ثَمَّ لا يصح له أن يحكم، كما يترتب على ذلك بيعه في المزاد العلني، إن انتهاك مبدأ الطريقة أدى إلى وقوع الاستلزام الحواري في مشاركة السلطان الحوارية، حتى تتضح قصديته من الحوار.

وفي سياق حواري آخر نجد أن ثَمَّة استلزاما حواريا يتشكل نتيجة انتهاك مبدأ الطريقة في الحوار القائم بين (الخمار والإسكاف):

الخمار: عجبي لك أيها الإسكاف!... تفتح حانوتك وتعمل، والحوانيت كلها اليوم مغلقة؛ كما تغلق في يوم العيد!...

الإسكاف: ولماذا أغلق أنا؟!... ألأنهم يبيعون السلطان؟!...

الخمار: يا أحمق!... لكي تشاهد أعجب فرجة في الدنيا!...(٥٠)

يقوم الحوار السابق الذي دار بين (الإسكاف والخمار) على انتهاك مبدأ الطريقة في حوار الخمار: (عجبي لك أيها الإسكاف!... تفتح حانوتك وتعمل، والحوانيت كلها اليوم مغلقة؛ كما تغلق في يوم العيد!...) فكانت مشاركته الحوارية غير واضحة مما استدعت أن تكون مشاركة الإسكاف الحوارية (ولماذا أغلق أنا؟!... ألأنهم يبيعون السلطان؟!...) بهذا الأسلوب الاستفهامي حتى يحدد قصدية المتكلم؛ إذ إن حديث الخمار قد استلزم حوارا آخر لدى المخاطب/ الإسكاف فهم من خلاله أن قصدية المتكلم/ الخمار تدعوه إلى إغلاق حانوته لأن اليوم هو اليوم الذي يباع فيه السلطان فكأنه يوم عيد لأنه لا يأتي كثيرا، كما أن مشاهدة هذا الأمر يعد من عجائب الدنيا فكيف لسلطان أن يقف في مثل هذا الموقف ويسمح لنفسه بذلك ويتقبل هذا الوضع، وهو من هو يستطيع أن يأمر والباقي عليه التنفيذ، ومن ثم جاءت مشاركة الخمار الحوارية (يا أحمق!... لكي تشاهد أعجب فرجة في الدنيا!...).

ويظهر –كذلك– الاستلزام الحواري نتيجة لانتهاك مبدأ الطريقة في المشاركة الحوارية بين (الاسكاف والوزير):

الإسكاف: إننا لا نعصي، ولكننا نتوسل... كيف يغمض لنا جفن الليلة ومصير مولانا السلطان في الميزان؟!...

الوزير: في الميزان؟!...

الإسكاف: نعم يا مولاي... ميزان الأهواء المتقلبة!...

الوزير: ماذا تعني؟...(٥١)

لقد جاءت مشاركة الإسكاف الحوارية السابقة منتهكة لمبدأ الطريقة في قوله: (كيف يغمض لنا جفن الليلة ومصير مولانا السلطان في الميزان؟!..)؛ إذ إنه لم يكن واضحا في حواره، لذا حاول المخاطب/ الوزير البحث عن قصدية المتكلم/ الإسكاف بسؤاله (في الميزان؟!...)، وكأنه يريد أن يقول له (ماذا تقصد بقولك أن مصير السلطان في الميزان)، إلا أن إجابة الإسكاف –أيضا– جاءت منتهكة لمبدأ الطريقة (نعم يا مولاي... ميزان الأهواء المتقلبة!...) فلم تتضح منها قصديته، هذا الغموض الذي اكتنف مشاركة الإسكاف استدعى أن يكون السؤال من المخاطب/ الوزير مباشرا للكشف عن قصدية المتكلم/ الإسكاف (ماذا تعني؟...)، إذ إن "الاستلزام يمكن تقديره، والمراد به أن المخاطب يقوم بخطوات محسوبة يتجه بها خطوة خطوة إلى الوصول لما يستلزمه الكلام"(٥٢)

وينشأ –كذلك– الاستلزام الحواري نتيجة انتهاك مبدأ الطريقة في الحوار الآتي بين (الغانية والسلطان):

الغانية: سأقولها لمجرد تسليتك!... تحلو لي صحبة الرجال من أجل أرواحهم لا من أجل أجسادهم!... أفهمت؟...

السلطان: لا... لم أفهم جيدا!...(٥٣)

يقوم الحوار السابق الذي دار بين (الغانية والسلطان) على انتهاك مبدأ الطريقة في حوار الغانية: (سأقولها لمجرد تسليتك!... تحلو لي صحبة الرجال من أجل أرواحهم لا من أجل أجسادهم!... أفهمت؟...) فكانت مشاركته الحوارية غير واضحة مما استدعت أن تكون مشاركة السلطان الحوارية (لا... لم أفهم جيدا!...) لأنه لم يتحصل على قصدية الجارية كيف لمرأة يقال عنها أنها غانية تصاحب الرجال تهتم بأرواحهم لا بأجسادهم؟ وما هو المقصود من اهتمامها بأرواحهم؟ ولكنها من هذا الموقف حاولت أن تبين للسلطان أنها فقط تحب مجالسة الرجال لكنها بعيدة كل البعد عما يقال عنها، لأنها فقط تحب مجالس الطرب والرقص.

مما سبق يتضح وقوع الاستلزام الحواري نتيجة لانتهاك مبدأ الطريقة إذ إن أسلوب المتكلم يجب أن يكون خاليا من الغموض واللبس بل يجب أن يكون أسلوبا واضحا لا يحتمل التأويل لكي تكتمل العملية التواصلية حتى يصل المعنى واضحا إلى ذهن المخاطب، حملا على مبدأ التعاون.

الخاتمة

وبعد: فقد تمت هذه الدراسة في إطار فرع من فروع التداولية، وكانت معنية بدراسة الاستلزام الحواري في مسرح الحكيم؛ بهدف الوقوف على ظاهرة "الاستلزام الحواري"، عندما يتم انتهاك قاعدة من القواعد التي تندرج ضمن مبدأ التعاون، القائم على مبادئ وقواعد تنظم وصول الرسالة اللغوية بشكلها الصحيح، والذي في ضوئه تتحقق قصدية كل من (المرسل والمتلقي). ولقد توصلت الدراسة – في ضوء التحليل واستقصاء مواضع انتهاك المبادئ الحوارية– إلى مجموعة من النتائج والملاحظات، من أهمها:

١. وقوع الاستلزام الحواري نتيجة انتهاك مبدأ الكم وذلك في (٢٢) موضعا بنسبة (٣٤,٤٪)، يليه انتهاك مبدأ المناسبة في (١٩) موضعا بنسبة (٢٩,٧٪)، ويأتي بعدهما انتهاك مبدأ الكيفية فجاء في (١٤) موضعا بنسبة (٢١,٩٪)، وأخيرا وقع انتهاك مبدأ الطريقة في (٩) مواضع بنسبة (١٤٪)، وانطلاقا من هذه النسب يمكننا القول بأن ذلك يتلاءم وطبيعة النص المسرحي القائم على الحيرة في اختيار القرار وعدم وجود معلومات كافية وخصوصا عند محور المسرحية/ السلطان، لذا كان مبدآ الكم والمناسبة هما أعلى المبادئ انتهاكا، يليهما مبدأ الكيفية حينما مالت بعض المشاركات الحوارية عن الصدق، وذلك لأن المسرحية تدور في فلك أمر شائك يتعلق بحرية السلطان.

٢. أن المبادئ التي قدمها (جرايس) كانت عاملا مهما في الكشف عن مواضع الاستلزام الحواري في النص المسرحي؛ بحيث متى تم انتهاك هذه القواعد انتقل المعنى من قوته الحرفية إلى قوته المستلزمة.

٣. كشفت طبيعة النص المسرحي –موضوع الدراسة– عن ظاهرة الاستلزام بصورة واضحة؛ إذ جاءت فكرة المسرحية لتعرض لقضية شائكة تتعلق بالحرية والصراع بين السيف والقانون، قضية عرضها الحكيم عبر مجموعة من المعاني الضمنية، ولدت مجموعة من الاستلزامات الحوارية المختلفة.

٤. أن دراسة الاستلزام الحواري يجعلنا دائما لا ننظر إلى تلك الصورة اللفظية المنطوقة بل إلى المعاني التي تستتبعها؛ إذ إن تلك الصور اللفظية تحمل في طياتها معاني أكثر مما تحوية في صورتها الشكلية، وقد ظهر هذا واضحا وجليا في نص الحكيم موضوع الدراسة.

٥. أن دراسة الاستلزام الحواري تكشف عن ضرورة تعاون كل من المرسل والمستقبل في إيصال الرسالة اللغوية، وأن يحاول كل منهما بذل الجهد في ذلك بشكل يتقيد بمبادئ الحوار/ مبادئ التعاون.

الهوامش:

(١) للتفصيل في ذلك انظر، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي: د. مسعود صحراوي، ص٦ وما بعدها، ط١، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ٢٠٠٥م.

(٢) مبادئ في اللسانيات: خولة طالب الإبراهيمي، ص١٥٨، ط٢ منقحة، دار القصبة للنشر، الجزائر، ٢٠٠٠م.

(٣) انظر، في اللسانيات التداولية، مع محاولة تأصيلها في الدرس العربي القديم، د. خليفة بوجادي، ص٦٥، ط١، بيت الحكمة، الجزائر، ٢٠٠٩م.

(٤) آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: د. محمود أحمد نحلة، ص١٤، وما بين القوسين بتصرف.

(٥) المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب: دومينيك مانغونو، ترجمة محمد يحياتن، ص١٠٠، ١٠١، منشورات الاختلاف، ط١، ٢٠٠٥م.

(٦) التداولية: جورج يول، ترجمة: د. قصي مهدي العتابي، ١٩، ط١، دار الأمان، الرباط، المغرب، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ١٤٣١/ ٢٠١٠م.

(*) في كل اللغات كلمات وتعبيرات تعتمد اعتمادا تاما على السياق الذي تستخدم فيه ولا يستطاع إنتاجها أو تفسيرها بمعزل عنه، فإذا قرأت جملة مقتطعة من سياقها، مثل: سوف يقومون بهذا العمل غدا، لأفهم ليسوا هنا الآن، وجدتها شديدة الغموض لأنها تحتوي على عدد كبير من العناصر الإشارية التي يعتمد تفسيرها اعتمادا تاما على السياق المادي الذي قيلت فيه، ومعرفة المرجع الذي تحيل إليه، وهذه العناصر هي: واو الجماعة وضمير جمع الغائبين هم، واسم الإشارة هذا، وظرفا الزمان غدا والآن، وظرف المكان هنا، ولا يتضح معنى هذه الجملة إلا إذا عرفنا ما تشير إليه هذه العناصر. وللتفصيل في ذلك، انظر، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: د. محمود أحمد نحلة، ص١٧: ٢٦.

(*) يوجه المتكلم حديثه إلى السامع على أساس مما يفترض سلفا أنه معلوم له، فإذا قال رجلا لآخر: أغلق النافذة، فالمفترض سلفا أن النافذة مفتوحة، وأن هناك مبررا يدعو إلى إغلاقها، وأن المخاطب قادر على الحركة، وأن المتكلم في منزلة الآمر، وكل ذلك موصول بسياق الحال، وعلاقة المتكلم بالمخاطب. من أجل ذلك كانت دراسة الافتراض السابق مثار اهتمام الباحثين منذ أوائل العقد السابع من القرن العشرين،

وأصبح أداة ناجعة في الدرس التداولي. وللتفصيل في ذلك، انظر، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: د. محمود أحمد نحلة، ص٢٦، ٣١.

(*) إن كل قول يتضمن فعلا كلاميا إنجازيا يتحقق به الغرض من الكلام، وكل فعل كلام ينجز عبر أفعال ثلاثة مترابطة: الفعل الكلامي: وهو فعل القول المتلفظ به في سياق لغوي تواصلي. والفعل الإنجازي: الذي يقوم به المتكلم، ويمثل الغرض من التلفظ (إخبار،أمر، نهي..) والفعل التأثيري: وهو الأثر الذي يحدثه المتكلم لدى المخاطب كأن يصدق الخبر أو يكذبه. وللتفصيل في ذلك، انظر، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: د. محمود أحمد نحلة، ص٤٠: ٥٠.

(٧) انظر، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: د. محمود أحمد نحلة، ص١٧.

(٨) انظر: أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: د. محمود أحمد نحلة، ص٣٣، ٣٤، والتداولية اليوم علم جديد في التواصل: آن روبول وجاك موشلار، ترجمة: د. سيف الدين دغفوس، د. محمد الشيباني، مراجعة: د. لطيف زيتوني، ص٥٣، ط١، دار الطليعة للطباعة والنشر، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ٢٠٠٣م، وفي أصول الحوار وتجديد علم الكلام: د. طه عبد الرحمن، ص١٠٥، ط٢، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان ٢٠٠٠م، والقاموس الموسوعي للتداولية: جاك موشلر وآن ريبول، ترجمة مجموعة من الأساتذة والباحثين بإشراف عز الدين المجدوب، مراجعة: د. خالد ميلاد، ص٢١٢، ٢١٤، المركز الوطني للترجمة، تونس، ٢٠١٠م.

(٩) انظر، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: د. محمود أحمد نحلة، ص٣٣، وانظر، التداولية: سحالية عبدالحكيم، ص٩١، مجلة المخبر، أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، قسم الأدب العربي، جامعة بسكرة، العدد الخامس، مارس ٢٠٠٩م.

(١٠) انظر: الاستلزام الحواري في التداول اللساني: من الوعي بالخصوصيات النوعية للظاهرة إلى وضع القوانين الضابطة لها: العياشي أدراوي، ص٩٧، ٩٨، ط١، دار الأمان، المغرب، منشورات الاختلاف، الجزائر، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.

(١١) انظر: نظرية الفعل الكلامي بين علم اللغة الحديث والمباحث اللغوية في التراث العربي والإسلامي: هشام إبراهيم عبد الله الخليفة، ص١٦٠، ١٦١، ط١، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، الشركة المصرية العامة للنشر لونجمان، القاهرة، ٢٠٠٧م، والاستلزام الحواري في التداول اللساني: العياشي أدراوي، ص٩٩، ١٠٠، والتداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني

العربي: د. مسعود صحراوي، ص٣٣، ٣٤، والقاموس الموسوعي للتداولية: جاك موشلر وآن ريبول ص٢١٤، ٢١٥.

(١٢) انظر، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: د. محمود أحمد نحلة، ص٣٥.

(١٣) الاستلزام الحواري في التداول اللساني: العياشي أدراوي، ص١٠٠، ١٠١.

(١٤) آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: د. محمود أحمد نحلة، ص٣٥، ٣٦، وانظر: في مفهوم نظرية الاستلزام التخاطبي: أثمار إبراهيم أحمد، ص٨، بحث منشور في مجلة ديالي، العدد ٧١، ٢٠١٦م.

(١٥) انظر، التداولية اليوم علم جديد في التواصل: آن روبول وجاك موشلار ، ص٦٠، ٦١.

(١٦) انظر، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: د. محمود أحمد نحلة، ص٣٩، ٤٠.

(*) صدرت مسرحية "السلطان الحائر" لتوفيق الحكيم عام ١٩٦٠م، وتقوم هذه المسرحية حول قضية جوهرية وتطرح تساؤلا مهما مفاده، ما الذي يجب أن يسود في المجتمع، السيف أم القانون؟ وإذا كانت السلطة هي التي بيدها الاختيار لأنها تملك القوة، فهل الأنفع لها أن تحتمي بالسيف، وقد تدور الدائرة عليها فتقع تحت مقصلته؟ أو تحتمي بالقانون حتى وإن كان ذلك ضد رغباتها؟ ويتنصر القانون على السيف؛ لأنه قادر على حماية الجميع. وقد دارت أحداث هذه المسرحية حول سلطان من سلاطين المماليك، علم أن الناس في مدينته يلغطون حول أنه لم يزل عبدًا، وأن سيده السابق لم يعتقه، ولهذا لا يحق له أن يحكم ويكون سلطانا على الناس قبل أن يعتق ويصير حرا، ويتحير السلطان بين استعمال القوة لإسكات الناس (وهذا رأي الوزير)، والاحتكام إلى القانون (وهذا رأي القاضي)، وقد تردد السلطان بين الرأيين، ولكنه قرر في النهاية أن يكون القانون هو الحكم، انظر، مسرحية السلطان الحائر للأستاذ توفيق الحكيم دراسة تحليلية نقدية: د. محمد أبو الأنوار، ص٥، ٦، بحث منشور في مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، العدد (١٠)، ١٩٨٠م.

(١٧) لسانيات التلفظ وتداولية الخطاب: حمو الحاج ذهبية، ص١٣٥، ط٢ (مزيدة ومنقحة)، دار الأمل للنشر والتوزيع، المدينة الجديدة، تيزي وزو، ٢٠١٢م.

(١٨) مسرحية السلطان الحائر: توفيق الحكيم، ص١١، ١٩٦٠م.

(١٩) اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري: د. أحمد المتوكل، ص٢٦، ط٢، دار الكتاب الجديدة، بيروت، لبنان، ٢٠١٠م.

(٢٠) مسرحية السلطان الحائر: توفيق الحكيم، ص١٩.

(٢١) مسرحية السلطان الحائر: توفيق الحكيم، ص٤١، ٤٢.

(٢٢) آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: د. محمود أحمد نحلة، ص٣٦.

(٢٣) مسرحية السلطان الحائر: توفيق الحكيم، ص٤٣.

(٢٤) انظر، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: د. محمود أحمد نحلة، ص٣٩.

(٢٥) مسرحية السلطان الحائر: توفيق الحكيم، ص٦٠.

(٢٦) مسرحية السلطان الحائر: توفيق الحكيم، ص٧٧.

(٢٧) مسرحية السلطان الحائر: توفيق الحكيم، ص١٤، ١٥.

(٢٨) انظر: أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: د. محمود أحمد نحلة، ص٣٣.

(٢٩) مسرحية السلطان الحائر: توفيق الحكيم، ص١٩.

(٣٠) مسرحية السلطان الحائر: توفيق الحكيم، ص١٩.

(٣١) انظر، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: د. محمود أحمد نحلة، ص٣٦.

(٣٢) مسرحية السلطان الحائر: توفيق الحكيم، ص٣٥.

(٣٣) مسرحية السلطان الحائر: توفيق الحكيم، ص٣٥.

(٣٤) مسرحية السلطان الحائر: توفيق الحكيم، ص١٠٥.

(٣٥) مسرحية السلطان الحائر: توفيق الحكيم، ص١١.

(٣٦) القاموس الموسوعي للتداولية: جاك موشلر وآن ريبول، ص١٢١.

(٣٧) انظر، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: د. محمود أحمد نحلة، ص٣٩، ٤٠.

(٣٨) مسرحية السلطان الحائر: توفيق الحكيم، ص١٣، ١٤.

(٣٩) انظر، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: د. محمود أحمد نحلة، ص٣٩.

(٤٠) مسرحية السلطان الحائر: توفيق الحكيم، ص١٩.

(٤١) مسرحية السلطان الحائر: توفيق الحكيم، ص٥٨.

(٤٢) مسرحية السلطان الحائر للأستاذ توفيق الحكيم: دراسة تحليلية نقدية: د. أبو الأنوار، ص٨.

(٤٣) مسرحية السلطان الحائر: توفيق الحكيم، ص٦٨.

(٤٤) مسرحية السلطان الحائر: توفيق الحكيم، ص٨٧.

(٤٥) آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: د. محمود أحمد نحلة، ص٣٩.

(٤٦) مسرحية السلطان الحائر: توفيق الحكيم، ص٢٩.

(٤٧) مسرحية السلطان الحائر: توفيق الحكيم، ص٤٠، ٤١.

(٤٨) انظر، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: د. محمود أحمد نحلة، ص٣٩.

(٤٩) مسرحية السلطان الحائر: توفيق الحكيم، ص٦٠.

(٥٠) مسرحية السلطان الحائر: توفيق الحكيم، ص٦١.

(٥١) مسرحية السلطان الحائر: توفيق الحكيم، ص١٠٢.

(٥٢) انظر، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: د. محمود أحمد نحلة، ص٣٩.

(٥٣) مسرحية السلطان الحائر: توفيق الحكيم، ص١١٠.

المصادر والمراجع

١. مسرحية السلطان الحائر: توفيق الحكيم، ١٩٦٠م.

٢. الاستلزام الحواري في التداول اللساني: من الوعي بالخصوصيات النوعية للظاهرة إلى وضع القوانين الضابطة لها: العياشي أدراوي، ط١، دار الأمان، المغرب، منشورات الاختلاف، الجزائر، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.

٣. آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: د. محمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٢م.

٤. التداولية: جورج يول، ترجمة: د. قصي مهدي العتابي، ط١، دار الأمان، الرباط، المغرب، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ١٤٣١/ ٢٠١٠م.

٥. التداولية: سحالية عبدالحكيم، مجلة المخبر، أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، قسم الأدب العربي، جامعة بسكرة، العدد الخامس، مارس ٢٠٠٩م.

٦. التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي: د. مسعود صحراوي، ط١، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ٢٠٠٥م.

٧. التداولية اليوم علم جديد في التواصل: آن روبول وجاك موشلار، ترجمة: د. سيف الدين دغفوس، د. محمد الشيباني، مراجعة: د. لطيف زيتوني، ط١، دار الطليعة للطباعة والنشر، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ٢٠٠٣م،

٨. في أصول الحوار وتجديد علم الكلام: د. طه عبد الرحمن، ط٢، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان ٢٠٠٠م.

٩. في اللسانيات التداولية، مع محاولة تأصيلها في الدرس العربي القديم، د. خليفة بوجادي، ط١، بيت الحكمة، الجزائر، ٢٠٠٩م.

١٠. في مفهوم نظرية الاستلزام التخاطبي: أثمار إبراهيم أحمد، بحث منشور في مجلة ديالي، العدد ٧١، ٢٠١٦م.

١١. القاموس الموسوعي للتداولية: جاك موشلر وآن ريبول، ترجمة مجموعة من الأساتذة والباحثين بإشراف عز الدين المجدوب، مراجعة: د. خالد ميلاد، المركز الوطني للترجمة، تونس، ٢٠١٠م.

١٢. لسانيات التلفظ وتداولية الخطاب: حمو الحاج ذهبية، ط٢ (مزيدة ومنقحة)، دار الأمل للنشر والتوزيع، المدينة الجديدة، تيزي وزو، ٢٠١٢م.

١٣. اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري: د. أحمد المتوكل، ط٢، دار الكتاب الجديدة، بيروت، لبنان، ٢٠١٠م.

١٤. مبادئ في اللسانيات: خولة طالب الإبراهيمي، ط٢، دار القصبة للنشر، الجزائر، ٢٠٠٠م.

١٥. مسرحية السلطان الحائر للأستاذ توفيق الحكيم دراسة تحليلية نقدية: د. محمد أبو الأنوار، بحث منشور في مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، العدد (١٠)، ١٩٨٠م.

١٦. المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب: دومينيك مانغونو، ترجمة محمد يحياتن، ط١، منشورات الاختلاف، ٢٠٠٥م.

١٧. نظرية الفعل الكلامي بين علم اللغة الحديث والمباحث اللغوية في التراث العربي والإسلامي: هشام إبراهيم عبد الله الخليفة، ط١، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، الشركة المصرية العامة للنشر لونجمان، القاهرة، ٢٠٠٧م.